

# نص كلمة الرئيس لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

معالي السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

سعادة السفير خوان رامون ديلا فوينتي، رئيس مجلس الأمن، سعادة السيد شيخ نيناچ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أود في البداية، باسمي وباسم الشعب الفلسطيني، أن أتوجه بالشكر والامتنان لكل من يؤمن بعدالة قضيتنا التاريخية ومركزيتها حول العالم، ولكل الشعوب التي عبرت عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني وأيدت نضاله الشرعي، وشهدت على عزميته وصموده في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي القلب منها القدس، كما شهد العالم نضال شعبنا ومعاناته في مخيمات اللجوء في الوطن والشتات.

كما نعرب أيضاً عن جزيل شكرنا للدول التي أكدت، بأغلبية ساحقة، على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعلى التزامها بالقانون الدولي والشرعية الدولية. إن صمود شعبنا الفلسطيني على أرضه وفي كل مكان في العالم، ووقوفكم إلى جانبه وتضامكم المستمر معه هو ما يبقّي قضية فلسطين حية وحاضرة رغم مرور السنين وتتابع الأجيال.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد حدد المجتمع الدولي رؤيته للسلام قبل عقود من الزمن وهي حل الدولتين على حدود ١٩٦٧، وتجدست هذه الرؤية في قرارات هذه المنظمة، حيث اشتملت قرارات الأمم المتحدة على مرجعيات وأسس الحل وعلى آليات تنفيذه ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك من خلال قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الذي يهدف بشكل رئيس إلى إنقاذ حل الدولتين على حدود ١٩٦٧، وحددت واجبات الأطراف وواجبات الدول بعدم الاعتراف بالأعمال أحادية الجانب غير الشرعية، وعدم منحها أي شكل من أشكال الدعم، وضرورة التمييز عند التعامل مع إسرائيل، بين الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وضمان احترام القانون الدولي وتوفير

### لقاء يبحث تطوير وحدة التفتيش القضائي

رام الله - "الأيام": بحث النائب العام أكرم الخطيب، أمس، مع المفتش القضائي الأول في المملكة الأردنية الهاشمية القاضي ناجي الزعبي، والخبير الفرنسي الدولي في التفتيش القضائي القاضي السابق فينسيت ديليو، تطوير وحدة التفتيش القضائي في مكتب النائب العام بالتعاون مع برنامج "سواسية ٣". وأشار الخطيب إلى العلاقة الوطيدة مع المملكة الأردنية الهاشمية على مدار السنوات السابقة في مجال التدريب ونقل الخبرات ورفع كفاءة أعضاء النيابة العامة، وخاصة الفترة الأخيرة من تدريب أعضاء النيابة العامة حول التفتيش القضائي بالتعاون مع برنامج سواسية والمعهد القضائي الفلسطيني. وقدم القاضي الزعبي لمحة عن دائرة التفتيش القضائي في المملكة الأردنية الهاشمية ودورها في تقييم أعمال السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، وآليات تطوير كفاءتهم الفنية والمهنية لتكون أساساً للتطور نحو الأداء الأفضل.

الحماية الدولية لشعبنا الأعرل. وهنا نحذر الدول التي تنشئ مكاتب تجارية أو دبلوماسية في القدس ومن عقد اتفاقيات مع المؤسسات التعليمية أو الشركات في المستوطنات أو شراء بضائع منها، لأن جميع هذه الأفعال مخالفة للقانون الدولي من ناحية، وتشجع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني. ونقول لهذه الدول، أنتم بذلك تزيدون من معاناة شعبنا لأنكم تعمقون وجود الاحتلال على أرضنا، ولا تساهمون في صنع السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

لظالما رفض المجتمع الدولي ما تقوم به إسرائيل من سياسات الضم الاستعماري والتوسع الاستيطاني على أرضنا وانتهاك حقوق شعبنا واستباحة مقدساتنا المسيحية والإسلامية، ولكن هذا الموقف الدولي الداعم لا بد أن ترافقه تدابير عملية لترجمة الإجماع الدولي إلى أرض الواقع، وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره، ونيل حريته واستقلاله على أرضه، وإنجاز السلام العادل والشامل في المنطقة. ونحث في هذا الصدد الدول التي تؤمن بحل الدولتين وتعترف بإسرائيل أن تقوم أيضاً بالاعتراف بدولة فلسطين.

ولكن رفض إسرائيل لحل الدولتين بشكل صارخ، وإصرارها على تعميق احتلالها بدلاً من إنهائه وانتظار جاهزية الأطراف للحوار وتحقيق السلام يعني عملياً ترك إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تستكمل الضم من خلال فرض القوائع غير القانونية وتغيير الحقائق على الأرض، ما يزيد من تعقيد الوضع القائم، ويجعل حل الدولتين أكثر صعوبة وربما مستحيلًا. لهذا فقد قدمنا بدائل واقتراحات في كلمتنا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن سلطات الاحتلال تقوض حل الدولتين وتعمق واقع التمييز العنصري، وتسيطر قواتها العسكرية على شعبنا الفلسطيني، وهذا ما لا نقبله، لذلك عليهم أن يختاروا بين حل الدولتين وفق الشرعية الدولية أو حل الدولة الواحدة للجميع، لأننا لن نقبل ببقاء الاحتلال إلى الأبد.

هذه لحظة فارقة، إما أن تنحصر فيها الإرادة الدولية ومعها حل الدولتين، أو يتسرك حل الدولتين رهينة إرادة المحتل،

### معرض للقطع النقدية الأثرية في «النجاح»

نابلس - وفا: نظمت كلية العلوم الانسانية، وقسم الآثار في جامعة النجاح الوطنية، أمس، المعرض الفلسطيني الأول للقطع النقدية القديمة، عرضت فيه ٤٤ قطعة نقدية قديمة.

وضم المعرض زوايا أخرى من بينها عرض فيديوهات تتناول التطور التاريخي لصناعة النقود القديمة منذ النشأة حتى بداية القرن الماضي إضافة إلى قصص عن قطع نقدية مزورة حاول الاحتلال بثها لأهداف سياسية، لتأكيد وجوده.

وعرضت القطع، وهي من عصور مختلفة يونانية، ورومانية، وبيزنطية، وأموية، ومملوكية، وعثمانية، وإنجليزية، في ثمان خراثن عرض.

وقال مشرف المعرض لؤي أبو السعود: إن كل قطعة نقدية حملت بطاقة هوية خاصة بها، ومعلومات تخصها، وتم الحصول عليها من وزارة السياحة والآثار.

وهذا يعتبر تخلياً عن هذا الحل. لا يعقل أن ننظر من المحتل الإسرائيلي الذي يدعم الاستيطان وعنف المستوطنين، ويصر على العدوان ضد شعبنا في القدس، في البلدة القديمة والشيخ جراح وسلوان، ومن ينتهك المقدسات، ويحاصر شعبنا في قطاع غزة ويقتل وينكل بأسرانا ويحتجز جثامين أبنائنا ويدمر بيوتنا ويهجر أطفالنا، أن يستيقظ يوماً ما ويختار السلام في غياب جهد دولي مكثف وجدي يشتمل على خطوات رادعة تضع حداً لهذه السياسات والجرائم.

أصحاب المعالي والسعادة، والأصدقاء الأعزاء،

بعد مرور ٣٠ عاماً على مؤتمر مدريد للسلام، نحن على قناعة أكثر من أي وقت مضى، أن الرعاية الدولية ضرورة لتحقيق السلام. هناك من يعتقد بأن الوقت لم يحن لإطلاق مبادرات سلام دولية طموحة أو لإحياء عملية السلام بسبب رفض أحد الأطراف، ما يغيب أفق التوصل إلى الحل. وسؤالي هنا، أين كان أفق الحل والسلام قبل مؤتمر مدريد؟ وما كان مدى بُعد واختلاف الأطراف آنذاك؟ وكم من الوقت كانت الإرادة الدولية تنتظر حتى يجهز الأطراف للحوار؟ نحن جاهزون للعمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك مع الرباعية الدولية ومجلس الأمن لإنقاذ حل الدولتين على حدود ١٩٦٧ قبل فوات الأوان. وهنا نجدد التذكير بأننا نمد أيدينا إلى السلام العادل والشامل.

وتعيد التأكيد على أهمية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الرباعية الدولية، كآلية استحدثها مجلس الأمن لهذه الغاية، وبمشاركة الأطراف المعنية كافة بهدف الانخراط في عملية سلمية حقيقية تحتكم للشرعية الدولية، وتهدف إلى إنهاء الاحتلال وحل قضايا الحل النهائي كافة، وتحديد رزمة من الضمانات لتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، لتحقيق سلام عادل وشامل، يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

من جانبنا نحن لن ندخر جهداً بالوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، وسنواصل العمل على توحيد أرضنا وشعبنا والذهاب للانتخابات الرئاسية والتشريعية عند تمكننا من عقدها في

نظمته «القدس المفتوحة» و «الحملة الأكاديمية الدولية»

# مؤتمر «التحرر الذاتي» يدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته بإنهاء الاحتلال

بأوراقه العلمية المحكمة إلى وضع اليد على المشاكل التي تواجه مواقف التحرر الذاتي وتفسيرها، ومقاربه فهمها ووضع الحلول لها".

من جانبه، قال الأمين العام للحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي والأبارتهاد، د. رمزي عودة "في هذا اليوم، يسهم أكاديميو العالم ومفكروه في تنظيم هذا المؤتمر وإبراز دور المعرفة المقاومة، بالتركيز على تجارب المقاومة الشعبية في فلسطين والعالم أجمع من أجل دحر المشروع الاستيطاني الصهيوني".

من جانبه، قال سفير دولة الصين لدى فلسطين فوه وي: "يسعدني أن أشراك في فعاليات المؤتمر بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لإبراز أن القضية الفلسطينية هي لب قضايا الشرق الأوسط".

من جانبه، قال القائم بأعمال السفير لمثلية جنوب إفريقيا في فلسطين ليسيبيا مانشابا "نحن سعيدون بالمشاركة بهذا المؤتمر، وندعم المقاومة الشعبية في فلسطين، ونرفض نظام الفصل العنصري الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي، وسيسقط كما سقط في بلدنا جنوب إفريقيا".

من جانبه، قال السفير روبرتو موراليس، سفير جمهورية نيكاراغوا لدى دولة فلسطين "نؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في المقاومة الشعبية السلمية للوصول إلى الحرية والاستقلال". وفي ختام المؤتمر، تم تكريم الأكاديميين المناصرين للقضية الفلسطينية بمنحهم جائزة الرئيس محمود عباس لدعم الدبلوماسية الأكاديمية المناصرة للحقوق الفلسطينية لـ (٣٣) أكاديمياً مناصراً فلسطينياً وعربياً وأجنبياً.

**إعلان طرح عطاء للمرة الثالثة**

**تنفيذ أعمال تأهيل مباني مدارس التربية في القدس-المرحلة الثامنة**

رقم العطاء: 7-TA-M-QS-2019

تعلن مؤسسة التعاون عن طرح عطاء تأهيل مباني مدارس التربية (سلامه عامة) ضمن المرحلة الثامنة وبتمويل من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وإدارة البنك الإسلامي للتنمية، فعلى الراغبين في التقدم لهذا العطاء مراعاة الشروط التالية :

1- المؤهلون للمشاركة في العطاء: يحق للمعنين من المقاولين المصنفين (أبنية) الدرجات أولى، ثانية، ثالثة، لدى لجنة التصنيف الوطنية الاشتراك في هذا العطاء.

2- الحصول على وثائق العطاء : يمكن للراغبين بالاشتراك في هذا العطاء مراجعة مقر مؤسسة التعاون الكائن في المصيون، بشارع كندا، مقابل فندق ميلينيوم،رام الله ابتداء من يوم الاثنين الموافق 2021/11/29 ولغاية يوم الأربعاء الموافق 2021/12/1

3- ثمن نسخة العطاء: (100 دولار) أمريكي رسوم غير مستردة.

4- زيارة الموقع: سينظم اجتماع تمهيدي للمقاولين وذلك يوم الخميس الموافق 2021/ 12/ 2 الساعة 11:00 ظهراً في مقر المؤسسة الكائن في المصيون - مقابل فندق ميلينيوم، يعتبر الاجتماع ملازمة للمقاولين المشاركين بالعطاء وسيتم استبعاد المقاول الغير مشارك بالاجتماع

5- استلام الاستفسارات: خطياً من المقاولين إلى مؤسسة التعاون حتى يوم الاحد الموافق 2021/12/5 وذلك على الفاكس رقم 02-2975984 هاتف رقم 02-2415130.

6- كفاية دخول العطاء: قيمتها (11,500 دولار ) احدى عشر الف وخمسمائة دولار أمريكي وتكون على شكل كفاية بنكية أو شيك بنكي بمصدق سارية المفعول لمدة (120) يوماً من تاريخ الإقبال باسم مؤسسة التعاون وصادرة عن مؤسسا ماليه تعمل في الأراضي الفلسطينية.

7- تسليم العروض: يتم تسليم العروض في مقر مؤسسة التعاون – قسم العطاءات في طرف مفلح ومختوم ومكتوب عليه اسم العطاء مرفقا بكفاية دخول العطاء في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 2021/12/12 في تمام الساعة الثانية عشرة .

8- شروط عامة:

- أجور الإعلان والنشر على من يرسو عليه العطاء.
- المؤسسة غير ملتزمة بقبول أقل الأسعار وبدون إبداء الأسباب.
- سوف يتم استبعاد أي عرض لا يفي بالشروط.
- الدفع بموجب فواتير ضريبية صفرية.

## الأيام